

رشا فتیان سلیم

دور الشباب في حوار الأجيال

تأتي مداخلتي هذه في ظل متغيرات إقليمية تشهد انهيار للنظم التقليدية وأجواء من التحول الديمقراطي ورياح الحرية التي قادها الشباب. إن هذا المتغير الجديد على مستوى الإقليم سيحمل بين ثناياه - سواء كان ذلك في المدى المنظور أو المدى البعيد تأثيراً على علاقات الأجيال.

كما أن مداخلتي تستند إلى ما جاء في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة (130/64) – السياسات والبرامج المتصلة بالشباب) الذي جاء تحت عنوان: الحوار والتفاهم حيث أكد على القضايا المشتركة ما بين الأجيال كأحد القضايا الخمسة عشر ذات الأولوية لبرنامج العمل الشبابي العالمي، كما أقر في المادة (10) من نفس القرار على أهمية تعزيز الشراكات بين الأجيال والتضامن بين الأجيال.

سيتم عرض مداخلتي وفقاً للمنهجية التالية: مقدمة، مؤتمر مدريد السياسي حول الشيخوخة في العام 2002، العلاقات بين الأجيال في مرحلة انتقالية، التضامن بين الأجيال وخلاصة.

أولاً: مقدمة

كثيراً ما يواجه اللوم للجيل الحاضر من الشباب الذي يتهم بالعناد والغرور وعدم التماسك، وفقدان الانتماء، والإحساس باللامبالاة. وفي الواقع العربي كثيراً ما نسمع اتهام الجيل الجديد بأنه جيل مغترب وأنه أقرب في سلوكه إلى تقليد الغرب منه إلى العادات والتقاليد والقيم العربية والإسلامية.

في المقابل فإننا كثيراً ما نسمع عن القيود التي يفرضها الآباء على الأبناء وأنهم مطالبون بأن يعيشون زمناً غير زمنهم وأن تأتي آمالهم وطموحاتهم وتوقعاتهم في القالب الذي وضعه لهم الآباء والأجداد.

ولفهم العلاقات بين الأجيال فإننا سنحاول إلقاء الضوء على المتغيرات البنوية في المجتمعات المتقدمة والنامية والتي من أهمها تعادل نسبة كبار السن إلى الأطفال في المجتمعات المتقدمة والنامية وأن ذلك يؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين الأجيال كما يؤثر ذلك على الخطط والسياسات الحكومية وغير الحكومية.

إن هنالك زيادة سريعة في عدد ونسبة المسنين في المجتمعات المتقدمة والنامية في نفس الوقت الذي نشهد فيه تراجعاً في معدل نسبة المواليد. وأن هذا التغير في بنية المجتمعات ستؤدي إلى الكثير من التغيرات الجذرية في هذه المجتمعات سواء من حيث صياغتها لأولوياتها أو من حيث طبيعة العلاقات بين الأجيال في هذه المجتمعات.

منتصف القرن الحالي (الواحد والعشرين) سيشهد تعادلاً في نسبة كبار السن مقارنة مع الشباب في المجتمع عالمياً، فإن نسبة كبار السن فوق عمر 60 من المتوقع أن تتضاعف وأن ترتفع من 10% إلى 21% في

الفترة بين العام 2000 والعام 2050. كما أن نسبة الأطفال ستتراجع بنسبة الثلث ، من 30% إلى 21% في ذات الفترة.

من المهم الإشارة إلى أن الاحصائيات السابقة عن التعادل في نسبة كبار السن مقارنة مع نسبة الأطفال في المجتمع أمر لا يقتصر على المجتمعات المتقدمة. إن المجتمعات النامية تشهد نفس التوجه من حيث توقع زيادة عدد كبار السن في المجتمع من 8% إلى 19% مع حلول العام 2010، كما أن نسبة الأطفال ستتناقص من 33% إلى 22%.

إن التغيير في البنية الديمغرافية للمجتمعات المتقدمة والنامية تنعكس على رؤية كل مجموعة لنفسها ولدورها ولطبيعة علاقاتها بالمجموعات الأخرى. لناخذ مثلا كلا من كبار السن، حيث نرى أن هنالك توجهات وسلوكيات جديدة أنتجها هذا التغيير في بيئة المجتمعات وأهمها رفض كبار السن والمسنيين للدور والصورة الذهنية التي تحاول بعض المجتمعات أن ترسمها لهم. إن هنالك نوع من " الثورة " على الصورة النمطية السائدة للمسنين في العديد من المجتمعات.

كما أن الكثير من الشباب ممن يسعون إلى الحصول على دور ومسؤوليات أكبر في مجتمعاتهم. إن ما جرى في تونس ومصر وما يجري في ليبيا وفي غيرها من الدول العربية والدور القيادي للشباب العربي في أحداث التحول الديمقراطي . إن كل ذلك أمور تستحق التوقف عندها ودراستها و تحديد أثرها على طبيعة العلاقات بين الأجيال، في ظل حالة الثقة التي تجتاح الشباب العربي وحققهم بأن يكونوا في مواقع القيادة والقرار.

كما أن من المهم أن نرى عاملا آخر يؤثر على طبيعة العلاقات بين الأجيال والمتمثل بتوجه المرأة الى سوق العمل وانعكاس ذلك على رؤية المرأة لذاتها وتوقعها لكيفية رؤية المجتمع لها ولدورها. إن هنالك تناميا واضحا لدور المرأة في المجتمعات العربية في مجالات العمل والتعليم وفي مجالات السياسة من حيث وجود النساء في مواقع القيادة والقرار.

تبقى الإشارة هنا إلى أن التغييرات الديمغرافية في الدول النامية ستكون أسرع من التغييرات في الدول المتقدمة مع فارق جوهري أن هذه التغييرات لا يرافقها سياسات وخطط مناسبة في الدول النامية. لناخذ مثلا أن موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2011 والتي تعطي لقطاع الشباب نسبة أقل من 1% من الموانة العامة رغم التقدم الحاصل في أداء السلطة الوطنية في هذا القطاع وعملها وفقا لخطة استراتيجية لقطاع الشباب للأعوام 2011 – 2013.

ثانيا: إعلان مدريد السياسي:

اعتمد ممثلي الدول الذي اجتمعوا في الجمعية الثانية للشيخوخة التي عقدت في مدريد في العام 2002 خطة عمل دولية للشيخوخة في محاولة للاستجابة للفرص ومواجهة التحديات في مجال شيخوخة السكان في القرن الواحد والعشرين ودعم بناء " مجتمع لكل الأجيال " (المادة 1). لقد تمثل هدف حكومات الدول المشاركة في تحقيق رؤية مشتركة للمساواة بين الأشخاص من جميع الأعمار (المادة 19).

كما أعلن المجتمعون التزامهم اتخاذ اجراءات في ثلاثة اتجاهات ذات أولوية هي: كبار السن والتنمية، وتعزيز الصحة والرفاه في السن المتقدمة؛ وضمان بيئة تمكينية وداعمة.

إن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على مؤتمر مدريد في مجال الشيخوخة التالي:

اعتماد هذا المؤتمر للمقاربة " التنموية " بديلا لمقاربة " الرفاه " التي ميزت المؤتمر الأول الذي عقد في فيينا بخصوص الشيخوخة في العام 1982.

إن هذه المقاربة تحتاج من الدول إدماج شيخوخة السكان في سياساتها وخططها الوطنية.

إن مقاربة مدريد تمتد بجذورها إلى العام الدولي لكبار السن الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة في العام 1999 والذي جاء تحت عنوان " مجتمع لكل الأجيال ".

كما أن مقاربة مؤتمر مدريد قد أكدت على أهمية التنمية التي محورها الإنسان والتي جوهرها التأكيد على مشاركة الجميع في عملية التنمية، وأن هنالك أهمية في مشاركة الفئات المهمشة في هذه العملية التنموية.

كما أنها مقاربة عملت على التسليم بضرورة تعزيز التضامن بين الأجيال، وإقامة شراكات فيما بينها، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل من كبار السن والشباب، ونشجع إقامة علاقات التجاوب بين الأجيال (المادة 16).

وأن هنالك التزام بالدفاع عن كبار السن ومؤازرتهم في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي (المادة 9). إضافة إلى أن الشباب هم غالبا من أبرز ضحايا النزاع المسلح (المادة 3 – القرار 130/64 – السياسات والبرامج المتصلة بالشباب)

إن لهذا البند أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية التي ما زالت تواجه الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى حالة الانقسام الداخلي. إن الاحتلال الأجنبي (الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين) والنزاع الداخلي (الانقسام الداخلي) يؤثر على كبار السن وعلى الشباب بشكل سلبي وهو ما يحتاج إلى عناية ورعاية خاصة في مثل هذه الظروف.

ثالثا: علاقات الأجيال في مرحلة انتقالية:

هنالك اتفاق على أن هنالك تحول في علاقات الأجيال، وأن هنالك من يرى بأنها علاقات صدام وآخرون يرونها على أنها علاقات تعاون وحوار. إن تفسير ذلك يرتبط باحتمالين:

الاول: إن التغير في علاقات الأجيال ارتبط بالتغيير في المعتقدات والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع. إن هنالك عوامل عدة ليس أقلها أثر العولمة على قيم ومعتقدات المجتمعات في الدول النامية، وتأثر هذه المجتمعات (وخاصة جيل الشباب) بما يرد إليها من المجتمعات المتقدمة خاصة عبر وسائل الاعلام وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات.

يعلل البعض الصراع القائم بين الأجيال بأن المجتمعات تمر بمرحلة انتقالية صعبة تتشكل فيها أفكار واتجاهات الشباب للانتقال من طور القيود وتلقي الأوامر والتعليمات إلى طور الحريات والقدرة على التعبير، نتيجة التطور السريع في جميع مجالات الحياة والذي لن يستطيع الآباء الحول دون تقدم مسيرته رغم محاولاتهم إرغام أبنائهم علي العيش في ظل ثقافة محافظة، لاعتقادهم بأن هذا التطور في الفكر والاتجاه يقود الشباب إلى الهاوية.

الثاني: إن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية قد قادت إلى تغير في دور الأسرة وفي طبيعة العلاقات بين أفراد الاسرة في هذه المجتمعات.

و يعزو بعض آخر سبب الصراع إلى ظروف سياسية واقتصادية تلقي بظلالها على الواقع الاجتماعي وتخلخل العديد من مسلماته و ثوابته، حيث يلعب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة دوراً رئيسياً في العلاقة بين الآباء والأبناء إذ نجد الشباب اليوم غير مبالين بجميع القيم الاجتماعية كما أنهم يعيشوا حالة من عدم الثبات في المبادئ والأفكار إضافة إلى أنهم بحاجة لمتطلبات كثيرة غير متاحة في ظل الوضع الاقتصادي السيء ، ما يجعلهم ساخطين على هذا الواقع بكل قيمه ..

من المهم الانتباه إلى أنه من الصعب الاعتماد على أحد التفسيرين دون الآخر ، وأن هنالك علاقة جدلية خلاقة فيما بينهما.

وحتى يتم الانتقال من المستوى النظري الى المستوى الواقعي فإنني سأقدم بعضاً من مظاهر الانتقال في علاقات الأجيال في السياق الفلسطيني حيث نلاحظ:

1- التغير في علاقات القوة داخل الأسرة الفلسطينية: رغم أن المجتمع الفلسطيني جزء من المجتمع العربي المحافظ وأنه كغيره من مجتمعات الدول النامية تأثر ويتأثر بالعولمة إلا أننا نشهد انتقالاً لعلاقات القوة داخل الأسرة الفلسطينية نحو الأطراف بدلاً من تركيز القوة في كبار السن " الأب " .

إن هنالك عوامل عدة تتداخل في أحداث هذا التغير ليس أقلها وجود الآلاف من الآباء في سجون الاحتلال الإسرائيلي مما فرض على الأمهات أو الأبناء أن يكونوا هم البديل وأن يصبحوا مركز القوة في العائلة.

كما أن هنالك تراجع في النظرة التقليدية لدور المرأة في المجتمع الفلسطيني. إن فرضيتي هنا لا تعني بأن المرأة الفلسطينية قد حققت ما تصبوا إليه ولكن هنالك مؤشرات على حراك جاد وحقيقي وبالاجته الصحيح، وأنه ما زال في بداية الطرق.

يضاف إلى ما سبق توقعات الأبناء التي تفوق الامكانيات المتاحة لهم، وهو ما يفسر حالة التمرد التي يمارسها بعض الأبناء على محيطهم الأسري وعلى التقاليد والعائدات السائدة في المجتمع. وأنه جيل فردي أو كما

وصفه بعض الباحثين بأنه جيل " اتصالي " وليس جيل " تواصلتي " نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات وامتلاك أجهزة الكمبيوتر والانترنت وأجهزة الاتصال التي حلت مكان التواصل الإنساني المباشر.

2- الاهتمام بالتعليم: يمكننا القول أن المجتمع الفلسطيني يعتبر من المجتمعات ذات المستوى التعليمي العالي على صعيد المنطقة، كما يلاحظ أن نسبة التعليم عادة ما تكون مرتفعة بين سكان المخيمات الفلسطينية يليها سكان القرى ومن ثم سكان المدن. إن أحد تفسيرات ذلك هو بحث الفلسطيني عما يحقق له الأمان في ظل التهديدات والتحديات التي يمثلها ويخلقها الاحتلال الاسرائيلي للمجتمع والعائلة والانسان والفلسطيني.

3- تنامي مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتعليم والحياة السياسية خاصة بعد أن تم اعتماد نظام الكوتا النسوية في النظام الانتخابي (العام 2006) والذي أعطى 20% من مقاعد المجلس التشريعي للمرأة الفلسطينية. يضاف إلى ذلك نسبة النساء الفلسطينيات الأسيرات أو اللواتي استشهدن أو نسبة النساء المشاركات في الحكومة الفلسطينية وفي مواقع متقدمة في المؤسسات الحكومية.

4- جدلية الديمقراطية والانقسام: لقد أشار إعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أعلن في العام 1988 إلى أن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام ديمقراطي برلماني، وهو الأمر الذي أعاد القانون الأساسي التأكيد عليه. كما أن الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية قد شهدت مشاركة واسعة وامتازت بالشفافية والرقابة الأهلية عليها. إن الأجواء الديمقراطية قد انعكست إيجابا على محتوى علاقات الأجيال في المجتمع الفلسطيني لنجد تناميا للمحتوى الديمقراطي في هذه العلاقات. إلا أن الانقسام الداخلي الفلسطيني قد أثر سلبا على المحتوى الديمقراطي من حيث التشدد والتعصب للفكرة والانقسام الأفقي والعمودي في المجتمع الفلسطيني وهو ما أثر بشكل سلبي على علاقات أفراد كل جيل مع بعضهم البعض كما أثر على العلاقات بين الأجيال وبشكل سلبي واضح.

يمكننا القول ان علاقات الأجيال في المجتمع الفلسطيني تمر في مرحلة انتقالية يعاد فيها تشكل هذه العلاقات مما يعطى دورا أكبر للشباب، كما يعطى دورا أفضل للنساء. إن كل ذلك يأتي على حساب الدور التقليدي الذي لعبه ويلعبه كبار السن في المجتمع الفلسطيني.

خلاصة:

يمكننا القول أن الفترة الراهنة هي الأنسب للمجتمعات والدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة أن تركز على إدماج علاقات الأجيال والتضامن فيما بينها في سياساتها وخططها، وأن التركيز يجب ان لا يقتصر على الشباب وإنما يجب أن يشمل المسنين في ظل التوقعات بتعادل نسبة المسنين إلى الأطفال في المجتمعات النامية والمتقدمة مع حلول العام 2050.

كما أن من المهم أن نضع في اعتبارنا النزاعات المسلحة و العدوان والاحتلال الأجنبي والنزاعات الأنية والنضال من أجل التخلص من الدكتاتورية هي حقيقية ماثلة تؤثر على كافة فئات المجتمع كما تؤثر على علاقات الأجيال وهو ما يحتاج إلى إيلاء الاهتمام والتركيز خاصة وأن الكثير من الدراسات التي تناولت

علاقات الأجيال قد ركزت على موضوع الفقر وأثره على علاقات الأجيال ولم تعطي اهتماما مماثلا لمناطق النزاع والأراضي الخاصة للاحتلال الأجنبي كما هو الحال في فلسطين.